تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه

م . حسين سلمان جاسم البغدادي
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
تاريخ استلام البحث: 2013/5/15 تاريخ قبول النشر: 2013/6/18

المستخلص:
ظهرت في العراق أولى حضارات العالم القديم لازدهار الزراعة فيه ومنه انتقلت فنونها وأسرارها إلى شعوب العالم الأخرى التي تعد اليوم شعوبا متقدمة. كان بالأمس العراق يسمى بأرض السواد لكثرة ما فيه من خضرة وخصب ونماء، فقد حباه الله من بين شعوب العالم بموارد وإمكانات اقتصادية وزراعية متكاملة وغزيرة مثل الموارد الأرضية الزراعية الخصبة والموارد المائية والبشرية إضافة إلى الموارد المالية لامتلاكه ثروة نفطية هائلة .إلا انه رغم هذه المقومات الجيدة لكي يصبح في مقدمة البلدان المنتجة للغذاء إلا إن العراق اليوم يعد اكبر مستورد للسلع الزراعية والغذائية مما أدى إلى ارتفاع حدة الانكشاف الغذائي فيه إلى أكثر من 80% وذلك إلى لاعتماده على العالم الخارجي في توفير غذاءه.
وهذا له من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة على حاضر ومستقبل الشعب العراقي. إن تدني أداء القطاع الزراعي وعجزه عن سد حاجة أبناءه من السلع الغذائية لا يرجع إلى نضوب الإمكانات الزراعية ا وشحتها وإنما يرجع إلى تعثر السياسات الاقتصادية والزراعية وإخفاق جهود التنمية في النهوض بالقطاع الزراعي ليأخذ دوره كنشاط فاعل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى . لذلك فان إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي العراقي متوفرة يمكن لها المساهمة في حل أزمة الغذاء العالمية فيما لو توفرت الإرادة السياسية الجادة والسياسات الاقتصادية الزراعية الرصينة الواعية لإصلاح مشاكل القطاع الزراعي وتفعيل دوره في تحقيق تدفق إنتاجي لتلبية حاجة ابناءه.

The analysis of Iraqi food security and the possibilities of its application

Lecturer: Hussein S. Jassem Al-Baghdadi

Abstract:
In the ancient Iraq, the most earlier human civilizations were emerged because of the prosperous of agriculture factor, and from this country its techniques were copied to another people and nations which are now represented as modern people and countries. Yesterday, Iraq was called the country of large spaces of agriculture and good land which is the gift of Allah, in comparison of other nations ,Iraq was gained of a large rich agricultural, human and water resources. Besides, the discovery of oil added another great resource because Iraq has got a great amount of oil. But although of all these resources of being the first country which should be at the top list of countries which produces food, Iraq still a big country in the field of importing food and agricultural goods which caused food sufficient shortage into 80% because it depends on outward world to provide its food which will lead sooner or later to economic, political, and social risks on the present and future of Iraq and its people.

The shortage in agriculture sector and its fail of producing the food necessity of Iraqi people refers not to a shortage in agricultural possibilities but to the agricultural and economical politics and the fail in development efforts. So, the possibilities of Iraqi food sufficient application and participation in solving global food crisis is available if the political will is serious and the authentic agricultural and economical politics to correct and solve the problems of agriculture sector and activate its role in application of food producing flow to satisfy the people needs.

المقدمة:

ظهرت بوادر مشكلة الغذاء في العراق منذ بداية السبعينات والسنوات التي تلتها وبصورة متصاعدة فهي لم تكن حالة طارئة لا تستحق الدراسة والتحليل بل هي اصبحت ظاهرة تلقي بظلالها ومخاطرها على المجتمع العراقي تلك المخاطر التي تهدد حاضر ومستقبل البلاد .

ان جوهر المشكلة يكمن في عجز القطاع الزراعي في العراق عن تلبية حاجة المجتمع من السلع الزراعية وخاصة الغذائية منها مما ادى الى ضعف الامكانيات المحلية من تأمين حاجة السكان من الغذاء . وبهذا اصبح الامن الغذائي العراقي في وضع حرج لا يمكن التغاضي عنه سواء من قبل المجتمع او قياداته الوطنية والفكرية فلا بد من البحث عن الوسائل للخروج من هذا المأزق الحرج ومن هذا المنطلق جاء البحث لمعالجة مشكلة أصبحت ظاهرة دائمة ومستمرة يعاني المجتمع العراقي منها .

مشكلة البحث:

يعاني المجتمع العراقي من نقص حاد في إنتاجه المحلي من الغذاء بسبب عجز القطاع الزراعي رغم وفرة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية مما اضطر هذا المجتمع الى استيراد معظم حاجاته الغذائية .حيث يعتمد على الخارج في توفير ثلثي رغيف الخبز العراقي بشكل اصبح الاستيراد الغذائي يثقل ميزانية البلد ويلقي جملة من المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهدد حاضر ومستقبل المجتمع العراقي .

هدف البحث :

تحليل واقع الامن الغذائي العراقي مع تسليط الضوء على حجم هذه الظاهرة وأسبابها وانعكاساتها والامكانات وسبل ومتطلبات معالجتها للحد تنامي حجمها وتعاظم خطرها .

فرضية البحث :

رغم ان العراق بلد تتوفر فيه كل الموارد والامكانات الزراعية الا ان قطاعه الزراعي يعاني من تدني اداءه الاقتصادي مما ادى الى قصوره عن تلبية حاجة ابناءه من السلع الغذائية والزراعية ، مما جعل امنه الغذائي في غاية الصعوبة بحيث اصبح يستورد معظم احتياجاته من السلع الغذائية بشكل يهدد استقلاله الاقتصادي والسياسي ويلقي أعباء ثقيلة على التنمية الاقتصادية .

ومن اجل الوصول الى هدف البحث اعلاه وانسجاما مع منطق الفرضية وللتحقق من مدى صحتها جرى تناول الموضوع من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي .

المبحث الثاني: تحليل واقع الامن الغذائي العراقي .

المبحث الثالث : امكانات وسبل تحقيق الامن الغذائي العراقي .

وفي نهاية البحث تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات ....ومن الله التوفيق .

المبحث الاول
الاطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي

المحور الاول : مفهوم الامن الغذائي

تباينت الآراء حول تحديد مفهوم الامن الغذائي. فقد ظهرت العديد من الطروحات لتحديده كل ينظر اليه من الزاوية والاتجاه الذي ينطلق منه. فمثلا عندما ينظر للأمن الغذائي من الزاوية الدولية على مستوى العالم حددت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (**F.A.O**) الامن الغذائي على المستوى العالمي بأنه : القدرة على توفير مخزون احتياطي عالمي من السلع الغذائية مع ضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم . وعلى النقيض من ذلك عندما ينظر الى الامن الغذائي على المستوى القطري يعرف على انه :

قدرة الدولة او مجموعة الدول على تحقيق الاكتفاء الغذائي من السلع الغذائية عبر انتاجها محليا دون الاعتماد على الخارج في الحصول على جزء او كل تلك الاحتياجات (الراوي،1997، 5-6) . الى غير ذلك من التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم الامن الغذائي . الا اننا نرى ان التعريف الذي يمكن ان يصلح لتحديد مفهوم الامن الغذائي بشكل دقيق وشامل يصلح تطبيقه في جميع الظروف والمستويات هو كما يلي :

الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير احتياجاته من السلع الغذائية وخاصة الأساسية منها مع ضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات بانتظام عبر انتاجها محلياً وتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات (ان كانت زراعية او غير زراعية) لاستيراد ما يلزم لسد النقص الحاصل في الانتاج المحلي من الغذاء لتجنب أي نوع من انواع الضغوط الطارئة (جاسم، 1990 ،82). ان اعتمادنا هذا التعريف يأتي من كون الامن الغذائي يحمل في طياته مفهومين هما :

الاول : ان الامن الغذائي يعني الاكتفاء الذاتي المطلق من الغذاء وان هذا التحديد غير واقعي ولا يمكن تحقيقه في ظل الظروف الذاتية والموضوعية للدول ، لان العمل وفق هذا المنظور يعني حرمان الدولة او الدول من الانتفاع من الميزة النسبية التي تتمتع بها .

اما المفهوم الثاني وهو يعني قدرة الدولة على انتاج انواع من السلع الغذائية والتي تتمتع في مجال انتاجها ميزة نسبية وتستورد الباقي من خلال حصيلة كافية من الصادرات الزراعية او غير الزراعية .

ان المفهوم الاول قد لا يصلح على مستوى الدولة الواحدة وقد يصلح على مستوى مجموعة من الدول تتكامل مواردها الاقتصادية لتحقيق الامن الغذائي كالوطن العربي مثلاً حيث توجد دول تمتلك موارد زراعية وافرة كالعراق والسودان واخرى تمتلك موارد مالية وافرة كدول النفط الاخرى تمتلك موارد بشرية كمصر مثلاً الا ان ظروف التناحر والتشرذم العربي جعل امكانية تحقيق هذا الهدف مستحيلاً .

ومن هذا الوضع غير الطبيعي الذي يحيط بالعراق في ظل التمزق العربي وعدم الانسجام التام مع المحيط الاقليمي لوجود اطماع سياسية واقليمية ودولية في العراق لما يملكه من موقع ستراتيجي وخيرات متنوعة. وانطلاقاً من كون العراق يمتلك مقومات الاعتماد على الذات في تحقيق أمنه الغذائي لامتلاكه موارد زراعية أرضية ومائية استثنائية وموارد بشرية جيدة أصبحت امكانية تحقيق أمنه الغذائي ليست مستحيلة بل هي ممكنة اذا توفرت الارادة الوطنية الجادة من قبل قادة البلد .

المحور الثاني :تحديات مشكلة الامن الغذائي في العراق :

هناك العديد من العوامل والتحديات التي ساهمت في ظهور مشكلة الغذاء في العراق يمكن اجمالها بما يلي :

1- العوامل الطبيعية والتي منها :

أ- الظروف المناخية حيث الجو القاري والتغير المناخي الناشئ من الاحتباس الحراري وماله من أثر في ارتفاع درجات الحرارة وزيادة حدة الجفاف بسبب شحة الامطار وتذبذبها وعدم انتظامها .

ب- ظروف التربة وانتشار ظاهرة التصحر فالعراق يعاني من ارتفاع نسبة الملوحة في التربة التي لها اثر كبير في انخفاض انتاجية القطاع الزراعي العراقي ، كما ان العراق يفقد سنوياً

5% من الاراضي الزراعية بسبب تشبعها بالإشعاع والاملاح. فقد اشارت التقارير العلمية ان نسبة الاراضي المتصحرة في العراق تصل الى 38,10% كما يتوقع ان تصل النسبة50% من اجمالي مساحة العراق (الونداوي، 2010، 155) خلال الاعوام القليلة القادمة .

ج- الموارد المائية وعدم كفايتها لسد حاجة القطاع الزراعي بسبب عدم انتظام الهطول المطري وقلته للعوامل المذكورة في النقطة (أ) وبسبب التجاوز على الحصة المائية من قبل دول الجوار التي تبع منها المصادر المائية للعراق هذا اضافة الى الهدر وسوء استغلال هذا المورد الحيوي.

2- زيادة الطلب على الغذاء وهذا يرجع لعدة عوامل:

الاول : هو التزايد السكاني المستمر حيث يصل معدل النمو السكاني الى 4% .

والثاني : الطلب ترجع الى تحسين مستوى الدخل في العراق بعد تأميم النفط منذ السبعينات من لقرن الماضي وبهذا اصبح معدل نمو الطلب يتجاوز معدلات نمو العرض حيث نجد ان انتاج الغذاء لا يتجاوز معدلات نموه عن 1,5% بينما الطلب يزيد عن 5% .

3- قصور السياسات الزراعية وعجز وتواضع الجهود التنموية للنهوض بالقطاع الزراعي اذ يرى الخبراء ان النقص في الانتاج الغذائي وتواضع اداء القطاع الزراعي لا يرجع بالدرجة الاساس الى نقص الموارد المالية للاستثمار ولا الى عوامل ديموغرافية ولا الى نقص في الموارد والامكانيات الزراعية وانما يرجع الى مساله الخلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال الموارد المتاحة .فقد ادى اهمال القطاع الزراعي في التوجيهات التنموية وعدم نجاعة السياسات الزراعية ادى الى ظهور العجز الغذائي وتعميقه على مر السنين (Htto://wwwalriadh.com/20/2011/12/181.article.692642.html.2) .

4- عوامل تكنولوجية : يعاني القطاع الزراعي العراقي من نقص واضح في توفر مدخلات الانتاج الزراعي كالمكننة واستخدام البذور المحسنة والنقص في الادوية والمبيدات لمكافحة الآفات والامراض التي تهاجم الانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي كل ذلك ساهم في تردي اداء القطاع الزراعي في العراق وعجزه عن تلبه حاجة السكان من السلع الغذائية وبالتالي ضعف الامن الغذائي.

5- الصراعات الداخلية والخارجية التي عاشها العراق ساهمت في عدم الاستقرار وضعف التوجه الحكومي للاهتمام بالقطاع الزراعي وضياع الكثير من الموارد المالية التي وجهت للمجهود الامني والعسكري كان لها ان توجه لأغراض تنمية القطاع الزراعي والتنمية الاقتصادية بصورة عامة .

6- الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء من خلال البطاقة التموينية ساهم في الاهتمام بتوفيره على الداخل المحلي فمثلاً في فترة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق للفترة من 1990-2003 اعتمد العراق على امكاناته الذاتية في توفير الغذاء مما زاد الانتاج الغذائي في الحبوب الى 3.5 مليون طن .

7- تدهور القطاع الصناعي ساهم في تدهور الانتاج الزراعي لكون اغلب مخرجات القطاع الزراعي هي مدخلات للقطاع الصناعي وان اغلب مخرجات القطاع الصناعي هي مدخلات للقطاع الزراعي .

8-عدم حماية انتاج القطاع الزراعي من سياسة الاغراق التي توجهها دول الجوار والدول الاخرى حيث اصبح العراق مستورد صافي للإنتاج الزراعي حتى المحاصيل الحقلية كالخضر حيث لا توجد حماية من المنافسة الخارجية مما ادى الى تراجع الانتاج الغذائي والزراعي بحيث أصبحت مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي في ادنى مستوياته بعد الاحتلال الامريكي وفتح السوق المحلية على السوق الخارجية ومن دون ضوابط الى 4% (2 . . **http//www albasrah.net articles**) .

9- انعكاسات الازمة العالمية للغذاء لها تأثير على الامن الغذائي في العراق فقد ارتفعت اسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي بشكل اصبح عبئاً على الدولة في توفير الغذاء وتأمينه لأبناء البلد .

المحور الثالث: ابعاد مشكلة الامن الغذائي في العراق

هناك عدد من الابعاد الخطيرة التي تنجم عن مشكلة الامن الغذائي يمكن اجمالها بما يلي:

1- الابعاد الاقتصادية للأمن الغذائي يتمثل هذا البعد بقصور القطاع الزراعي وعجزه عن تلبية حاجة السكان من السلع الغذائية وخاصة الستراتيجية منها بشكل اصبح العراق يدفع مبالغ طائلة لاستيراده من الخارج وهذا يثقل الموازنة وتخصيصاتها الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية وخاصة التخصيصات الاستثمارية للنهوض بالقطاع الزراعي فمن الاولى ان تكون هذه المبالغ مخصصة لتنمية القطاع الزراعي نفسه لاستيرادات الغذاء. كما ان شدة الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء يجعله يعاني من الانكشاف الغذائي وهذا له مخاطر كبيرة على الاقتصاد الوطني.

2- الابعاد السياسية للأمن الغذائي ولعل هذا البعد لا يقل اهمية عن البعد الاقتصادي لكون المتغير السياسي يلعب دور كبير في المستوى الدولي واعتماد العراق على الخارج في توفير غذائه يشكل مصدر خطر على حاضر ومستقبل الشعب العراقي حيث يصبح البلد عرضة للضغوط الدولية التي تمارسها الدول التي تمتلك انتاج وتصدير الغذاء وهي في الغالب دول متقدمة لها قوة المساومة والنفوذ والتأثير في القرارات الدولية لإجبار البلد لتنفيذ ارادتها أمام حاجة العراق للغذاء وبالتالي فقدان القرار الوطني الاقتصادي والسياسي المستقل وتظهر خطورة هذه المشكلة اذا علمنا ان التبعية الغذائية للعالم الخارجي في العراق تصل الى 81% **(www.iraq's olama and intellectuals Group.6)** .

وهذا يعني ان العراق مهدد بشكل رئيسي في استقلاله السياسي والاقتصادي وعرضه للضغوط الدولية المسيطرة على انتاج وتصدير الغذاء وهنا تكمن خطورة هذا البعد حيث يرى بعض المفكرين ان مشكلة الغذاء هي مشكلة سياسية بالدرجة الاولى اكثر من كونها مشكلة ذات طابع اقتصادي (الامانة العامة لاتحاد العربي لمجالس البحث العلمي، 1979 ، 7) .

ان خطورة البعد السياسي تكمن في كون اغلب الاستيراد الغذائي يأتي لسد حاجة سكان المدن وهذا يعني ان النمو الحضري مرهون بالموافقة الخارجية المسيطرة على انتاج وتصدير الغذاء. كما ان الاحداث التي مر بها العالم والعراق تشير الى ان الغذاء استخدم كسلاح لتجويع الشعوب وتركيعها من قبل الدوائر الامبريالية المعادية وخير دليل على ذلك الحصار الاقتصادي الذي مارسته امريكا على العراق ابان حرب الخليج الاولى وهذا الامر ليس بالجديد ففي حملة كارتر الانتخابية استخدم التهديد باستخدام الغذاء كسلاح وفي السبعينات من القرن الماضي صرح مسؤول امريكي اخر ان امريكا تمتلك سلاحاً أقوى من القنبلة الذرية الا وهو سلاح الغذاء (الفراء، 1985، 72) .

3- البعد الاجتماعي للأمن الغذائي: وهو لا يقل خطورة عن البعدين السابقين لكون ان وجود العجز الغذائي في العراق يجعل الملايين يعيشون دون خط الفقر ففي عام 2003 بلغ عدد الذين يعيشون في العراق دون خط الفقر نصف سكانه تقريبا أي الحدود 12 مليون نسمة وهذا يعني توسع الفجوة بين الريف والمدينة وما يترتب عليه في مشاكل اقتصادية واجتماعية سوء التغذية والحياة دون مستوى الكفاف وقد يضطر سكان الريف الى الهجرة الى المدينة بسبب تردي اوضاعه الاقتصادية (جمعة،1985,51-52).

المبحث الثاني

تحليل واقع الامن الغذائي في العراق

المحور الاول : و اقع الاداء الاقتصادي للقطاع الزراعي في العراق

تطرقنا في محور سابق الى المعوقات التي ساهمت في تدني أداء القطاع الزراعي وبالتالي عجزه عن تلبية احتياجات السكان من السلع الزراعية والغذائية وخاصة الستراتيجة منها وقد تجلى ذلك

من خلال ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مع تدني الانتاجية الزراعية للإنتاج الزراعي والغذائي في العراق وهذا يظهره التحليل القادم لهذه العناصر .
لقد بذلت الجهود المحلية من اجل النهوض بالقطاع الزراعي من خلال خطط التنمية الوطنية . إلا ان تلك الجهود كانت تعاني من الخلل جعلها تفشل في تحقيق أهدافها وبالتالي عدم فاعليتها في النهوض بالقطاع الزراعي لأداء دوره في رفد حاجة القطاعات الاقتصادية بحاجتها من الانتاج الوطني تعزيزاً للتنمية الاقتصادية الشاملة . فلو تابعنا مفردات الجدول (1) الذي يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي نجد في عام 1980 كانت 6,1 % ثم ارتفعت عام 1990 وعام 2000 الى26,2% و32,14% على التوالي بسبب العقوبات الاقتصادية وتدني مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وهي بذلك لا تشكل نقلة نوعية في اداء القطاع الزراعي ولهذا نجد في عام 2006 حتى عام 2011 اخذت النسبة المتدنية المعتادة لمساهمة القطاع الزراعي بالظهور من جديد لتسجل 4,9% عام 2011 كما واضح من الجدول ادناه. ان استمرار تراجع اداء القطاع الزراعي للأعوام التالية جاء لإهمال القطاع الزراعي بسبب انشغال الدولة بظروف الاحتلال والواقع الامني المتردي .

جدول رقم (1) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه

السنوات	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي
1980	1577	440	%6,1
1990	1483	821	%26,2
2000	2682	1219	%32,14
2006	3731	136	%7.2
2007	4346	146	%6,2
2010	7114	219	%6,5
2011	7529	226	%4,9

المصدر : 1- قيس مهدي البياتي ، الامن في العراق بين التحديات الداخلية والخارجية والازمة الغذائية العالمية ،رسالة ماجستير في الاقتصاد ،جامعة القادسية،2009، ص 58-61 .
2 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 ،ص343 ، الجدول الملحق **1/3** .

كما يظهر من الجدول تدني نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد بلغ عام 2011 بحدود 226 دولار في السنة وهو قليل جدا. ان تدني نصيب الفرد من الناتج الزراعي ناجم عن ضعف اداء هذا القطاع وتعثره، حيث نجد ان الإنتاجية الزراعية هي متدنية مقارنة مع دول العالم ان كانت متقدمة او حتى الدول النامية فمثلاً الانتاجية الزراعية للحبوب هي 0,38 طن للهكتار الواحد بينما الانتاج العالمي يصل 6 طن للدول المتقدمة و4 طن للدول النامية ومن الدرنات 63,5 طن للهكتار الواحد والمحاصيل الزينية 0.8 طن للهكتار وهذا ناتج عن تدني معدل نمو الغذاء في العراق فهو لا يتجاوز 2,5 بينما الطلب يصل الى 7% (كاظم 2007، 199-203). وهذا ما ادى الى ظهور مشكلة الغذاء وبالتالي مشكلة الامن الغذائي العراقي والتي سوف نستعرضها من خلال تحليل العرض والطلب على الغذاء في العراق وكما يظهر من خلال المحور الثاني من هذا المبحث .

المحور الثاني: تحليل العرض والطلب على الغذاء ونسبة الاكتفاء الذاتي

من خلال تحليل واقع العرض والطلب على الغذاء في العراق يتضح تدني مستويات الامن الغذائي وزيادة درجة اعتماد البلد على الخارج في سد احتياجاته من السلع الغذائية الستراتيجية الاساسية ويتضح ذلك من جدول رقم -2- ادناه الذي يوضح العرض والطلب على الغذاء الفرق الكبير بين الاثنين لكثير من السلع الستراتيجية. حيث يتضح من الجدول ان الامن الغذائي في العراق في وضع لا يحسد عليه فمن خلال ملاحظة مؤشر الامن الغذائي نسبة الاكتفاء الذاتي نجد ان القطاع الزراعي في العراق غير قادر على توفير نصف رغيف الخبز العراقي فقد جرى الاعتماد على الخارج في الحصول على مادة الخبز بنسبة تزيد عن 50% للفترة قبل عام 2003 وما بعده حتى عام 2007 رغم ان هناك تحسن في هذه النسبة لتصبح82.50 % عام 2009

(الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،2012، 314) ثم لتصبح 97,45% . وكذلك الحال بالنسبة لبقية السلع الغذائية الستراتيجية الاخرى هناك تدني في مستويات الاكتفاء الذاتي فمثلاً الرز يتم استيراد ما نسبته 59% تقريبا قبل الاحتلال ثم تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي منه للسنوات اللاحقة بعد الاحتلال الامريكي كما هو واضح في الجدول والحال اكثر سوءاً بالنسبة للزيوت والسكر حيث ان العراق يعتمد على الخارج بشكل كبير في توفير الزيوت والسكر. وهذا يظهر ان درجة الانكشاف الغذائي العراقي كبيرة جداً يجعل وضعه في غاية الخطورة مع وجود ازمة عالمية للغذاء وارتفاع الاسعار في السوق العالمية له بشكل يجعل من الصعوبة الحصول عليه في السوق العالمية مع تحمل الموازنة العامة مبالغ باهظة كان ممكن استخدامها في رفاهية المواطن العراقي من خلال تنمية الاقتصاد الوطني .

كما ان الضغوط الدولية التي تمارسها الدول المسيطرة على انتاج وتصدير الغذاء وهي الغالب لها مطامع واجندات لا تصب في صالح الشعب العراقي تهدد استقلال قراره الاقتصادي والسياسي وبهذا ينقلنا هذا المحور الى محور ثالث يأتي ضمن التسلسل المنطقي والموضوعي لمادة البحث الا وهو محور الصادرات والاستيرادات الزراعية للعراق التي يظهر منها قصور وتخلف القطاع الزراعي وانعكاس ذلك على اختلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات لصالح الاخيرة مما يحمل الموازنة اعباء كثيرة لها انعكاسات كبيرة على التنمية وبالتالي على الامن الغذائي .

جدول رقم (2) الانتاج المحلي والطلب والفجوة للسلع الغذائية الاساسية ونسبة الاكتفاء الذاتي للمدة من 1999-2010 (الف طن)

السنة	السلعة	الانتاج	المتاح للاستهلاك(1)	الفجوة (2)	نسبة الاكتفاء الذاتي(3)
2003-99	القمح	1841,01	3689,33	2848,30	%4 9,9
	الرز	100,03	243,86	83،143.	%41,02
	البقوليات	43,94	56,34	12,40	%81,13
	السكر	1,82	232,53	230,71	%78
	الزيوت النباتية	49,09	158,87	109,78	%30,9
2007-2003	القمح	2135,60	4461,93	2326,33	%47,86
	الرز	281,00	774,98	493,98	%36,26
	البقوليات	58,80	86,71	27,91	%67,81
	السكر	1,84	501,86	500,02	%37
	الزيوت النباتية	33,02	192,56	159,54	%17,15
2010	القمح	2748,80	2820,65	71,85	%97,45
	الرز	156,00	357,95	201,59	%43,58
	البقوليات	22,20	35,39	13,19	%62,73
	السكر	1,84	403,22	401,38	%46
	الزيوت النباتية	17,80	53,64	35,84	%33,18
2003-99	الحوم الحمراء	40,17	40,18	0,01	%99,9
	الالبان	274,96	303,25	28,29	%90,7
2007-2003	اللحوم الحمراء	50,78	50,95	0,17	%99,67
	الالبان	260,88	386,99	126,11	%67,41
2010	اللحوم الحمراء	66	66,76	0,76	%98,86
	الالبان	272,40	460,36	187,96	%59,17

المصدر : 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، المجلد31 ، الخطوم ،2011 ،ص313ص315 ، الجداول 303 ،305 .

2 – قيس مهدي البياتي ،الامن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والازمة العالمية للغذاء ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ،جامعة القادسية،2009 ، ص 58-61 .

==========

1- المتاح للاستهلاك = الانتاج المحلي + (الواردات - الصادرات)
2 - الفجوة الغذائية = المتاح للاستهلاك - الانتاج المحلي . اوهي= الواردات - الصادرات

$$3 - \text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الناتج المحلي}}{\text{المتاح للاستهلاك}}$$

المحور الثالث
تحليل الصادرات والواردات للسلع الغذائية في العراق

التجارة الخارجية هي انعكاس لطبيعة الاقتصاد الوطني واداءه الاقتصادي لذلك فان تدني اداء القطاع الزراعي في السنوات قبل او بعد عام 2003 يظهر بشكل واضح في الميزان التجاري فانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتي وصلت الى 4,9% عام 2011 بعد ان كانت قبل اربعة عقود 22% قد القى بظلاله على الميزان التجاري الزراعي بشكل مبالغ تتحملها الموازنة لشراء المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية لسد النقص الحاصل في الانتاج المحلي وبهذا اصبح العراق يعتمد على الخارج بشكل كبير من اجل توفير الغذاء لأبنائه مما ساهم في ارتفاع حدة الانكشاف الاقتصادي الذي بلغ في الآونة الاخيرة 81% (شندي، 2010، 13-26) . والجدول التالي يبين حجم الاستيراد والمبالغ التي يتحملها العراق من اجل توفير السلع التي عجز القطاع الزراعي عن توفيرها محلياً .فقد سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا من خلال هذا الجدول فمثلا في عام 2009 سجل الميزان عجزا مقداره (813,21 مليون دولار) وفي عام2010 تزايد الى1223,40 مليون دولار وكما هو واضح من خلال الجدول ادناه :

جدول رقم (3) الصادرات والاستيرادات للسلع الغذائية الرئيسية للعراق (مليون دولار)

السنوات	1998-2002	2004	2005	2006	2007	2009	2010
الصادرات	7	7	7	8,2	9,8	10,59	10,59
الواردات	1553,7	1720	1881,8	1807,2	1997,1	823,80	1233,99

المصدر 1- د.، مجيد حسن الونداوي، التحد يات التى تواجه الامن الغذائى العراقى ،مجلة تكريت للعلوم الادا رية والاقتصادية،المجلد 6،العدد20، سنة2010 .
2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية المجلد التاسع ، الخرطوم ، 1989 . ص314ص315 ،الجداول 304 و305 .

المبحث الثالث
امكانات تحقيق الامن الغذائي في العراق

لتحقيق الامن الغذائي في أي بلد لابد من توفر عدد من المقومات او الامكانات التي تكون القاعدة والبيئة المناسبة للوصول الى قدر معقول من الامن الغذائي الوطني . وينبغي لنا تناول هذا الموضوع من خلال محورين الاول يتناول استطلاع القاعدة المادية التي تساعدها على بناء امن غذائي محلي هل ان هذه القاعدة مناسبة ام هي غير ذلك.

اما المحور الثاني فهو يتناول المتطلبات المساندة او البيئية التي تساعد على استغلال القاعدة المادية باتجاه تحقيق الامن الغذائي.

المحور الاول: الامكانات الزراعية في العراق

يعتبر العراق في طليعة الدول التي تمتلك القاعدة الموردية لقيام نهضه في القطاع الزراعي تمكنه من تحقيق أمنه الغذائي بل وحتى للمساهمة في حل مشكلة الامن الغذائي العالمي لو جرى استغلال هذه القاعدة الموردية بشكل أمثل وفعال فالعراق كان في السابق يسمى بارض السواد لما فيه من خصيب ونماء وخضرة وقد حبى الله هذا البلد دون غيره من البلدان بموارد نادراً ما تجتمع في بلد من موارد طبيعية و بشرية كفؤة وفعالة من حيث الكم والنوع اضافة الى الموارد المالية الضرورية لقيام تنمية زراعية تنجز الأهداف المرجوة. وانطلاقاً من ذلك سوف نقوم بتناول هذه المحاور بشيء من التحليل وكما يلي :

أ- الامكانيات الارضية :

ويقصد بالإمكانات الارضية هي الاراضي الصالحة للزراعة واراضي الغابات واراضي المراعي وهي كما موضح من خلال التحليل التالي .

1- الاراضي الزراعية :

يعتبر العراق من الدول التي تتسم بغزارة الموارد الارضية الزراعية مقارنة بالكثافة السكانية حيث يصل نصيب الفرد من الارض الزراعية الى 2,17 دونم وهي اعلى حتى من المستوى العالمي لنصيب الفرد من الاراضي الزراعية البالغ 2 دونم للفرد فالعراق تشكل فيه الاراضي الزراعية القابلة للزراعة نسبة 28% من إجمالي مساحة ارضه البالغة 43750 مليون هكتار تشكل الاراضي القابلة للزراعة منها بحدود 48 مليون دونم علما ان الاراضي المستغلة منها فعلا تشكل نسبة 48% تقريبا (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 1989، 501). وتتوزع الاراضي الزراعية في ارجاء العراق في المنطقة الشمالية بنسبة 33,3%أما المتبقي من الاراضي القابلة للزراعة فهي تتوزع ما بين وسط وجنوب العراق وتعتمد على نهري دجلة والفرات وروافدهما بالدرجة الاولى.

وانطلاقاً من البيانات الاحصائية اعلاه وبالاستناد الى الدراسات التي اجرتها منظمة F.A.O المنظمة العالمية للزراعة والغذاء والتي وجدت ان العائلة المكونة من 7 اشخاص يمكنهم ان يعيشوا حياة حرة كريمة من خلال زراعة 2 دونم بحيث يتم تأمين حاجتهم من الغذاء ومتطلبات الحياة الاخرى.

وفي حالة العراق فان الاراضي الخصبة المستغلة فعلاً في الزراعة فهي 23 مليون دونم يمكن وفق هذه الدراسة ان تعيل اكثر من 80 مليون نسمة ودون الحاجة لاستيراد الغذاء من الخارج ويمكن توسيع هذه الامكانيات الى اعالة 168 مليون نسمة فيما لو استغلت بقية الاراضي القابلة للزراعة من خلال الاستغلال الامثل للموارد الارضية والمائية الزراعية باستخدام التقنيات الحديثة ومن خلال التوسع العمودي اضافة الى التوسع الافقي للزراعة بهذا يمكن بهذا البلد من سد حاجة سكانه من السلع الزراعية وخاصة الغذائية منها بل يمكن لهذا البلد ان يساهم في حل ازمة الغذاء العالمية .

2- أراضي الغابات :

يمتلك العراق غطاء نباتي جيد من الغابات وهي تشكل نسبة 3% من مساحة العراق الاجمالية وهي مساحة لابأس بها يمكن تحويلها للإنتاج الزراعي وأضافتها للأراضي القابلة للزراعة في حالة الحاجة اليها فهي اراضي واعدة لحل مشكلة الامن الغذائي العراق.

3- اراضي المراعي :

تتوفر في العراق مساحات واسعة للرعي الحيواني وتشكل 9% من مساحة العراق ورغم ان اغلب هذه الاراضي **http/ www iraq's olama and intellectuals Group**

4- هي صحراوية يقل فيها الهطول المطري الا ان الانسان استخدمها منذ القدم ولحد والان لإعالة قطعان الاغنام والابل وهي بذلك يمكن ان تساهم في حل مشكلة الامن الغذائي فيما تم استغلالها بشكل جيد في الانتاج الحيواني وحتى مع الانتاج النباتي من خلال اقامة المزارع التي تعتمد على المياه الجوفية وهو ما يحصل الان في الصحراء الغربية

ومنطقة الجزيرة من الاراضي العراقية نظراً لصلاحية هذه المياه للإنتاج الزراعي وحتى للشرب.

ب- الامكانيات المائية في العراق:

من مقومات الانتاج الزراعي هو الماء وما قامت حضارة وادي الرافدين الا بوجود الماء(نهرى دجلة والفرات) وبالتالي الزراعة نشأت وترعرعت ونقلت فنونها واسرارها الى حضارات العالم القديم . ويعتبر العراق في طليعة الدول التي تتميز بوفرة مواردها المائية لامتلاكها اعظم نهرين هما دجلة والفرات اضافة الى الموارد المطرية والجوفية هذه الموارد تسمى بالموارد المائية والتقليدية اما الموارد المائية غير التقليدية وهي مياه التحلية ومياه الصرف

الصحي ومياه حصاد الامطار فان العراق لا يعول عليها لاعتماده بالدرجة الاساس على المصادر التقليدية من المياه والتي سنتناولها بشيء من التحليل :

1- المياه السطحية :

يعتمد العراق على هذا المصدر سواء للإنتاج الزراعي او الاستخدام المنزلي والصناعي. ان مصدر المياه السطحية في العراق هو من نهري دجلة والفرات وروافدهما فالوارد المائي من هذا المصدر يتذبذب سنوياً طبقاً للهطول المطري والسياسات المائية المعتمدة من قبل دول المنبع وهي تركيا فمثلاً كانت الحصة المائية تصل العراق قبل عام 2003 بحدود 80مليار م3 لكلا النهرين انخفضت الى 47 مليار م3 سنويا في أحسن الاحوال بل ان في عام 2008 اصبح الوارد المائي لنهر دجلة 21 مليار م3 والفرات 9.7 مليار م3. فبعد ان كان التدفق المائي في نهر الفرات 950م3/ثا انخفض بعد عام 2003 ليصبح 230 م3/ثا وبعد مفاوضات مع الجانب التركي جرى الاتفاق بالسماح لزيادة التدفق النهري الى 570م3/ثا . اما نهر دجلة فقد انخفض التدفيق المائي فيه الى النصف بعد عام 2003 وذلك بعد ان قام الجانب التركي بإكمال مشاريعه الاروائية والسدود التي تزيد على 11 سد اكبرها سد اتاتورك اكبر سد في الشرق الاوسط مما ادى الى التجاوز على الحصة المائية العراقية كذلك فعل الجانب الايراني للأنهار الكارون و الحويزة من خلال تغيير مجراها الى داخل العمق الايراني (www.albasrah-net . articles) .

وعلى اية حال فان العراق يعتمد بالدرجة الاولى وبنسبة 97% على هذه المصادر من الموارد المائية وهي دجلة والفرات وروافدها وكذلك السدود والخزانات المائية في توفير المياه العذبة للإنتاج الزراعي وحتى الاستخدامات الاخرى. إلا إنه يلاحظ على رغم اهمية هذا المصدر لا يجري استخدامه بشكل جيد حيث ان اغلب هذه المياه تستغل استغلالاً سيئاً بسبب تدني كفاءة شبكات الري والبنية التحتية الزراعية اضافة الى تردي كفاءة طرق الري التقليدية المعتمدة في العراق . ان حسن استغلال هذه الموارد كفيل بتدبير حاجة العراق من هذا المصدر مهما كانت درجة التوسع الزراعي من اجل توفير الامن الغذائي الا انه يلاحظ ان اغلب هذه المياه تنسكب في البحر او في منطقة الاهوار مما يؤدي زيادة الفاقد المائي بالتبخر او التسرب الى جوف الارض حيث يقدر الفاقد المائي من المياه العراقية بحدود 8 مليار/م3 سنويا بسبب التبخر فقط (**www.albasrah-net . articles**) .

وهذا يدل على ان الموارد المائية من هذا المصدر تتعرض للهدر الواضح بل ان قسماً من هذه المياه تؤدي الى تلف الاراضي الزراعية وخروجها عن الانتاج الزراعي بسبب التغدق وعدم وجود شبكات الصرف الزراعي بشكل جيد لإعادتها الى دورة المياه من خلال خلطها بالمياه العذبة بل أن اغلبها يذهب الى الاهوار او المسطحات المائية مما يعرضها الى التبخر وحرمات القطاع الزراعي منها .

2- الموارد المائية المطرية :

تعتمد الاراضي الزراعية في القسم الشمالي من العراق على مياه الامطار بالدرجة الاولى وكذلك اراضي المراعي تعتمد على الهطول المطري ويقدر الهطول المطري السنوي في العراق بحدود 32 مليار م2 .

3- المياه الجوفية :

وهي مصدر مهم من الموارد المائية حيث تقدر كمية هذه الموارد بحدود 6 مليار/ م3 سنوياً يتوفر في المناطق الشمالية اكثر من نصف هذه الكمية أي 3,7 مليار م3 وهي مياه عذبة اما المياه الجوفية في منطقة الجزيرة والصحراء الغربية فهي ايضاً تصلح للزراعة لكون نسبة الملوحة فيها قليلة (البياتي ، 2010، 145) .

ج- الامكانات البشرية :

يعتبر العنصر البشري العامل الحاسم والحيوي في النشاط الاقتصادي والعراق تتوفر فيه امكانيات بشرية جيدة سواء كان من حيث الكم او النوع بل ان العراق يعتبر في طليعة الدول التي تمتاز بارتفاع معدلات النمو السكاني حيث تصل النسبة الى 3.2% وهي حتى اعلى من المعدل

العالمي للنمو السكاني كما ان الموارد البشرية في العراق تمتاز بارتفاع نسبة الفئات الفاعلة او الشابة والتي يمكن استغلالها في الانشطة الاقتصادية ومنها النشاط الزراعي مما يساعد على تحقيق الامن الغذائي ومن الجدير بالذكر ان العنصر البشري في العراق يتميز بتوفر الكفاءات والخبرات والمهارات من جميع الاختصاصات ومن المفارقات ان العنصر البشري يتم الانفاق عليه لتعليمه وتدريبه ليصبح جاهز لممارسة النشاط الاقتصادي خارج البلد وخير شاهد على ذلك انتشار الكفاءات والمهارات العراقية في دول الجوار العربي والاجنبي وحتى في الدول المتقدمة وهذا راجع الى ظروف البلد وعدم الاستقرار الذي جعل البيئة المحلية غير مؤهلة لاستغلال هذه الموارد . اما من الناحية الكمية فان الاحصاءات السكانية الاخيرة تشير الى ان عدد سكان العراق لعام 2008 تصل الى 30,577 مليون نسمة ونسبة السكان العامل فيه بحدود 51% وتصل نسبة السكان الزراعيين الى 40% فيما تشكل العمالة الزراعية بحدود 15,8% من اجمالي القوى العاملة في العراق(**http/ www iraq's olama and intellectuals Group.4**) .

ان العنصر البشري يمكن ان يكون له دور ايجابي او سلبي على التنمية وهذا يتوقف على السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية ودرجة نجاحها في تفعيل هذا العنصر الانتاجي الحيوي . فالموارد البشرية في العراق معروفة على المستوى العالمي من حيث فاعليتها الاقتصادية والعلمية والثقافية لذلك فان هذا العنصر الخلاق فيما لو تم تفعيل دوره بشكل ايجابي سوف يكون له الدور الحيوي في البناء الاقتصادي بل في توفير الانتاج الغذائي الوطني بما يحقق الامن الغذائي العراقي.

د- الامكانات المالية

يعد العراق من اكثر الدول التي حباها الله بتنوع إمكاناتها ومواردها التي تشكل اسباب الغنى والثروة فهو بالإضافة الى كونه بلد زراعي بالدرجة الاولى فأنه بلد يمتلك الموارد المعدنية والتي في مقدمتها الموارد النفطية التي تشكل المصدر الرئيس للموارد المالية للموازنة العامة في العراق والتي بوجبها يتم تحديد حجم الاستثمارات للقطاع الزراعي ضمن خطط التنمية الوطنية .

ان توفر الامكانات الما لية حيث يكفي ان نشير الى ان الموازنة لعام 2013 هي اكثر من 138 ترليون دينار منها 55,108 ترليون دينار (الموقع الالكتروني لوزارة المالية ورقة الموازنة العامة اعام 2013) تخصيصات استثمارية وبهذا تعد اكبر موازنة في المنطقة وتعكس لنا حجم الامكانات المالية للبلد والتي اذا ما اعطي القطاع الزراعي استحقاقاته من هذه الموارد مع اداره واعية وجاده للتنمية فان مشكلة الغذاء العراقي لن يكون لها اثر.

المبحث الثالث

إمكانات تحقيق الامن الغذائي العراقي

المحور الثاني : متطلبات تحقيق الامن الغذائي العراقي

أتضح من خلال موضوع الدراسة في المحور الاول أنفاً ان البلد يمتلك مقومات الانتاج الزراعي وبمستوى ممتاز لقيام قطاع زراعي فاعل يفي باحتياجات السكان من السلع الزراعية والغذائية بل يفيض عن حاجته فيما لو استخدمت هذه الموارد بشكل صحيح ومن هذه الموارد هي الاراضي الزراعية والموارد المائية والبشرية والموارد المالية علماً ان هذه الموارد دون الاستخدام الامثل الى أبعد الحدود .

أن وجود هذه الامكانات المادية والبشرية لا يعني شيء دون ان يكون هناك متطلبات تجعلها فاعلة في تحقيق التدفق الانتاجي الزراعي لتحقيق الامن الغذائي للبلد . ويمكن ان نتناول هذه المتطلبات كما يلي:

آ - زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي ضمن السياسات والجهود التنموية :

بينا فيما سبق ان مشكلة الغذاء في العراق بدأت في الظهور بعد تدني اداء القطاع الزراعي وعجزه عن تلبية حاجة السكان المتنامية من السلع الغذائية وفي الحقيقة ان هذا لا يرجع الى قلة

الامكانات الزراعية كما بينا في اعلاه وانما يرجع في أحد أهم اسبابه الى تعثر السياسات وجهود التنمية المنبعثة من قبل الدولة في تحفيز القطاع الزراعي وتحسين اداءه . فمن المعلوم ان دول العالم الثالث ومنها العراق بعد ان نالت استقلالها السياسي والاقتصادي أخذت تحث الخطى نحو تحقيق التنمية الشاملة لانتشال بلدانها من الفقر والتخلف فانتهجت في سبيل ذلك العديد من ستراتيجيات التنمية منها ستراتيجية أحلال الواردات وستراتيجية التصنيع من أجل التصدير مركزة اهتمامها على القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى غير الزراعية اعتقاداً منها ان القطاع الصناعي مرادفاً للتنمية والتطور الحضاري وبذلك لم تعط القطاع الزراعي الاهتمام والمكانة التي يستحقها سواء من حيث اهميتها في عملية التنمية الشاملة أو من حيث حاجة هذا القطاع من الجهد التنموي بل الاكثر من ذلك كان الاعتقاد السائد ان القطاع الزراعي قليل الاهمية وغير مولد للنمو .

وبعد ان فشلت هذه الستراتيجيات وتدهور اداء القطاع الزراعي نتيجة إهماله ظهرت مشكلة الغذاء سواء على مستوى العراق او دول العالم لأخرى منذ مطلع السبعينات هنا اتجه الفكر الاقتصادي نحو القطاع الزراعي معتبراً ان ثورة صناعية حقيقية لن تكون مالم تسبقها بعقود ثورة خضراء او ثورة زراعية واضعين تجربة الصين واليابان مثالاً لذلك.

انطلاقاً من كون القطاع الزراعي له علاقات ايجابية مع القطاعات الاخرى بل أن القطاع الصناعي يعتمد عليه في توفير حاجته من المواد الاولية كما أن القطاع الزراعي له القدرة العالية على تحقيق الروابط الامامية والخلفية مع جميع القطاعات لذلك فأن تحقيق وتائر نمو عالية ومتسارعة وخاصة في القطاع الصناعي لن يكتب لها النجاح مالم يكون القطاع الزراعي بدرجة عالية من الفاعلية والنمو، لذلك فأن تخلفه يؤدي الى جملة من الاختناقات التنموية الحادة لبقية القطاعات . كما ان ظهور مشكلة الغذاء نتيجة تخلف القطاع الزراعي فسوف يحرم هذه القطاعات وكذلك القطاع الزراعي من الموارد المالية المخصصة للتنمية بسبب توجيهها لشراء السلع الغذائية من الخارج .

ان تخلف القطاع الزراعي في العراق لا يرجع الى قلة توفر الامكانات الزراعية للإنتاج الغذائي وانما يرجع الى اختلال السياسات وخيارات التنمية وعدم قدرتها على تفعيل دور القطاع الزراعي واعطاء المكانة التي يستحقها في عملية التنمية. والحق يقال ان الدولة لم تدخر وسعاً لتنمية القطاع الزراعي الا ان سياستها الاقتصادية كانت تدفع بالقطاعات الاخرى غير الزراعية للنمو بوتائر لا يمكن للقطاع الزراعي بوضعها الراهن والدعم المتواضع (قياساً بأهميته او حاجته للتنمية) ان ينمو بشكل يمكنه من معالجة مشكلة الغذاء او حتى من الحد من مشكلة هجرة الريف الى المدينة حيث نجد ان التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في العراق متدنية حتى في فترة الوفرة المالية وهي لا تزيد عن 12% (البياتي، 2010، 139). خلال فترة السبعينات وهي دون 8% في المراحل الاخرى بل أنها تشكل 2.3% ضمن موازنة عام 2012 من اجمالي الموازنة البالغة 100 مليار دولار بينما حاجة القطاع الزراعي تتجاوز 9.3مليار دولار منها 4,100 مليار للمشاريع الزراعية ومشاريع الموارد المائية بحاجة الى 5,200 مليار دولار وهذا يعني ان التخصيصات الاستثمارية هي دون حاجة القطاع الزراعي بكثير. هذا من جانب ومن جانب اخر فلو تتبعنا مسار السياسات الزراعية في العراق نجد رغم سعيها لتحقيق تنمية القطاع الزراعي والعدالة الاجتماعية من خلال الاصلاح الزراعي واعادة تركيب نمط الحيازة الزراعية القائم بشكل يحقق العدالة والكفاءة في توجيه الانتاج وفق حاجة الطلب على المحاصيل الزراعية واحتياجات الدولة من العملات الصعبة وخلق البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في الريف وزيادة الخدمات الزراعية السائدة. الا ان هذه السياسات لم تكن متوازنة ولم تكن منسجمة مع اهداف التنمية الريفية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1981، 46-48).

ان السياسة الزراعية في العراق لم تتمكن من تحفيز القطاع الزراعي فهي منحازة لصالح المستهلك على حساب المنتج اضافة الى نواقص في اسس التسعير مع عدم توازنها بشكل ادى الى عدم انسيابية السلع الزراعية او العرض وفق مقتضيات الطلب وبالتالي عجزها عن تحقيق

متطلبات الامن الغذائي وبذلك بدأ التراجع في نسب الاكتفاء الذاتي من 70% في مطلع السبعينات الى 50% في فترة الثمانينات من القرن الماضي (علوان، 1988، 107-108). وهي مستمرة في تراجعها دون ذلك خلال الفترات اللاحقة لتصبح فيه درجة التبعية الغذائية الى 81,5% نتيجة تدني نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في العراق **(http/ www iraq's olama and intellectuals Group. 4).**

وهذا يعني ان السياسات الزراعية لم تكن فاعلة في تحفيز القطاع الزراعي بل كان تأثيرها سلبي عليه بشكل أدت الى تدني معدلات النمو وبالتالي تراجع نسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي فبعد ان كانت اكثر من 14% خلال فترة السبعينات تراجعت الى 6.5% خلال عقد الثمانينات لتصبح في اعلى نسبة لها في منتصف عقد السبعينات هذه النسبة لا تعني تحسن اداء القطاع الزراعي بقدر ما يتعلق الامر بانخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي بسبب العقوبات الاقتصادية. ثم اصبحت نسبة مساهمة القطاع الزراعي عام 2003 بحدود 10.3% انخفض عام2005 الى 8.5% بعدها اصبحت عام 2007 بحدود 6.2% ثم2010 بحدود6,5 % كما مبين في جدول رقم -1-.

وخلاصة القول ان الضرورة اصبحت ملحة ان يفعل دور القطاع الزراعي في تحقيق المهمة الملقاة على عاتقه وهي تعزيز الامن الغذائي العراقي ولا يكون ذلك الا من خلال تعزيز مكانة هذا القطاع ضمن الجهود التنموية او من خلال اصلاح السياسات الزراعية بجعلها تعمل بشكل متوازي ومنسجم تؤدي دورها الفاعل في تحفيز القطاع الزراعي على النمو بوتائر عالية تحقق تدفق انتاجي يلبي حاجة السكان من السلع الغذائية لتأمين حد مقبول من الامن الغذائي لأبناء البلد.

ب -العمل على زيادة الانتاج الزراعي النباتي والحيواني وتنويعه :

يتطلب لمواجهة أزمة الغذاء المحلية العمل على زيادة الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وذلك من خلال الإجراءات التالية :

1- تمكين القطاع الزراعي من الحصول على مدخلات الانتاج الضرورية وذلك من خلال دعم المزارعين بمتطلبات الانتاج الزراعي الاساسية مثل المكننة والمعدات الميكانيكية والاسمدة والبذور المحسنة والمبيدات والادوية والعمل على تفعيل دور الشركة العامة للتجهيزات الزراعية يسهل حصول القطاع الزراعي على حاجته من مدخلات الانتاج الضرورية والاساسية في العملية الزراعية .

2- الاهتمام بمشاريع البنية التحتية للقطاع الزراعي من مشاريع الملوحة وتوفير المياه بالكميات والمكان والزمان المناسب للإنتاج الزراعي .

3- توسيع دائرة التوجيه والارشاد الزراعي نحو استخدام التقنيات الحديثة سواء في مجال الري او استخدام الاصناف المحسنة او استخدام الادوية والمبيدات او في مجال رعاية النبات والتربة والعلمية للحيوان الحديثة .

4- تشجيع البحث العلمي في مجال الزراعة والابتكارات والحث على تطبيقها بما يؤدي الى زيادة الانتاج والانتاج الزراعي .

5- تشجيع الاستثمار الزراعي سواء كان المحلي او الاجنبي من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة مثل سن القوانين التي تنظم الاستثمار وتحميه . وتقديم التسهيلات الادارية والحد من الروتين والاجراءات غير الضرورية بما يؤدي الى تقديم الضمانات الاكيدة للمستثمر من الحصول على الامان على استثماراته.

6- نشر قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة عن الأراضي الزراعي المهيأة للاستثمار من حيث المساحة والخصوبة والموقع .

7- توفير معلومات دقيقة عن الموارد المائية والمتاحة للمساحات المعدة للاستثمار وطرق الإرواء .

8- تقديم معلومات مؤكدة ودقيقة حجم الطاقة الاستيعابية للسوق العراقية مثل معلومات عن الطلب والاسعار والمعروض من الانتاج الزراعي.

9- تقديم معلومات من امكانات الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية التي يتزايد الطلب عليها تشجيع المستثمرين في الدخول الى هذا المجال الحيوي الذي يشجع القطاع الزراعي في النهوض.
10- تقديم القروض للمنتجين الزراعيين لتمكينهم من مزاولة الانتاج الزراعي .
11- الاهتمام بتوسيع الانتاج الحيواني وتشجيع الاستثمار منه وذلك لأهمية هذا الجانب من خلال اعطاء أهمية للإرشاد والتوعية للمربين وتقديم الخدمات البيطرية لحماية الانتاج الحيواني من الامراض والآفات مع التأكيد على استخدام التقنيات والابتكارات التي تزيد الانتاج والانتاجية الحيوانية .
12- اعطاء أهمية للتسويق الزراعي النباتي والحيواني واستخدام التقليدية التي تسبب الكثير من المشاكل للإنتاج بشكل يقلل من ربح المنتج ويرتبط همته في الانتاج .
13- التأكيد على أهمية الثروة السمكية وتشجيع الاستثمار فيها لأهميتها وشدة الطلب عليها .
14- اعطاء الاهمية للدواجن وتوجيه الاستثمار نحو هذا القطاع المهم .
15- الموارد المائية ومتطلبات المحافظة عليها وزيادتها وذلك من خلال:
أ- ترشيد استخدام الموارد المائية في الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية .
ب- استخدام التقنيات الحديثة في الري لكون القطاع الزراعي
يستهلك معظم الموارد المائية فالاستخدام التقليدي للمياه في الري يعرض هذا الموارد الى الهدر وملوحة التربة .
ج- اعادة تأهيل المشاريع الاروائية من سدود وخزانات وانهار ومن خلال تطوير البنية التحتية للموارد المائية بشكل يقلل من الهدر بهذا المورد الحيوي للزراعة حيث ان التوسع الزراعي يتوفق على توفر هذه الموارد .
د- تثبيت الحق العراق في المياه مع دول الجوار او دول المنبع وذلك من خلال ابرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الملزمة وتحسين العلاقات مع هذه الدول وربط مصالح هذه الدول بالبلد .
هـ- الاهتمام بمصادر المياه غير التقليدية وخاصة بإعادة تدوير مياه الصرف الزرعي والصحي ومعالجتها لتصبح صالحة للاستخدام الزراعي بدلاً من هدرها بالتبخر لغرض زيادة العرض من الموارد المائية .
و- التشجيع على الاستثمار في مجال الموارد المائية هذه هي المحاور الرئيسية لمتطلبات تأهيل القطاع الزراعي بالاتجاه الذي يجعله يكون فاعلاً يحقق تدفق انتاجي من السلع الزراعية وخاصة الغذائية بشكل يصبح البلد قادر على سد الجزء الاكبر من حاجته في السلع الغذائية الضرورية لمياه الانسان العراقي للعيش بأمان بعيداً عن التهديدات الخارجية بمختلف صورها وبهذا يمكننا تحقيق الامن الغذائي لأبناء شعبنا العراقي .

الاستنتاجات

من خلال دراسة و تحليل واقع الامن الغذائي العراقي خرج الباحث بعدد من الاستنتاجات نوردها تباعا كما ما يلي :

1- العراق يعاني من ارتفاع درجة انكشافه الغذائي التي وصلت الى اكثر من81% مما يعني تدني امنه الغذائي بشكل خطير يستدعي وقفه جاده لكل وطني وشريف للنهوض به والا فان الكارثة لا يسلم منها احد سواء الاجيال الحاضرة او المستقبلة .
2- ومن دراسة واقع الامن الغذائي يتضح ان تدني مستواه لا يرجع الى قلة الامكانات الزراعية بل انها متوفرة بشكل جيد يكفي لتحقيق أمن غذائي وطني وحتى ممكن المساهمة في حل جزء من مشكلة الا من الغذائي العالمي.

3- الامن الغذائي في العراق بوضعه الحالي اخذ يلقي بظلاله السلبية على التنمية لضخامة التخصيصات المالية له مما يحرم القطاعات الاقتصادية الاخرى ومنها القطاع الزراعي المنتج للغذاء .
4- يتضح من الدراسة عدم و جود ستراتيجية واضحة للأمن الغذائي في العراق بل حتى لا توجد على مستوى التنمية الزراعية والاقتصادية مما ادى الى تخبط السياسات الزراعية والاقتصادية وتعثرها بل انها كانت منحازة الى غير القطاع الزراعي .
5- تواضع الجهود المبذولة لتنمية القطاع الزراعي وظهر ذلك بشكل جلي من خلال تدني التخصيصات المالية ضمن الموازنات العامة للعراق وهي في احسن الاحوال تتراوح ما بين2-3% .
6- ومن الدراسة يتضح ان الامن الغذائي العراقي يواجه جملة من التحديات ولعل من اخطرها بين التحديات الامن المائي لتجاوز الدول على حصة العراق المائية .
7- وقد تبين من الدراسة عدم وجود ارادة سياسية واعية وجاده للتنمية الغذائية وتحقيق الامن الغذائي العراقي .

المقترحات

على ضوء القراءة التحليلية لواقع الامن الغذائي في العراق وطبقا لما توصلنا اليه من استنتاجات نقترح عددا من التوصيات التي نراها مناسبة تخدم هدف البحث الا وهو تشخيص واقع مشكلة الامن الغذائي ومواطن الخلل فيها مع البحث عن الحلول لها لذا نقترح ما يلي:-

1- بالنظر لتعدد المشاكل والتحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي لذا نقترح بناء ستراتيجية وطنية للأمن الغذائي واضحة ودقيقة، مع توفر الارادة الحقيقية لتطبيقها، لغرض توفيره محليا من خلال النهوض بالقطاع الزراعي بكل جوانبه وقطاعاته سواء في جانب الانتاج النباتي او الحيواني او في جانب الصناعات الغذائية هذا من جه ومن جه اخرى العمل على ايجاد منافذ خارجية مناسبة ومضمونة لاستيراده لسد النقص في الانتاج المحلي.
2- اعطاء الاهمية التي يستحقها القطاع الزراعي، ضمن الموازنات وجهود التنمية والسياسات الاقتصادية، سواء من حيث حاجته للتنمية او من حيث موقعه بين القطاعات الاخرى او من حيث دوره في تحقيق الامن الغذائي .
3- التأكيد على اهمية مسالة الامن المائي باعتباره الوجه الاخر للأمن الغذائي والعمل على وضع استراتيجية خاص به وبذل الجهود الجبارة والمخلصة لتأمينه خاصة وان المياه الوطنية تتعرض للنهب والتجاوز على الحق التاريخي للعراق في المياه من قبل دول المنبع .
4- اهمية الاستثمار المحلي والاجنبي لكونه العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والعمل على توفير المناخ الجاذب للاستثمار وتذليل المعوقات التي تحول دون ذلك .
5- التأكيد على تفعيل دور النظام المصرفي في عملية التنمية وتوجيهه لخدمة القطاع الزراعي في تلبية حاجته من الائتمان لتسهيل عمل المزارع .
6- الاهتمام بالتعليم والمؤسسات العلمية وخاصة البحث العلمي الزراعي مع الاهتمام بإدخال الابتكارات والتقانات الحديثة للقطاع الزراعي لمعالجة الفجوة العلمية التي يعاني منها البلد .
7- التأكيد على حماية الانتاج المحلي من سياسة الاغراق التي توجهها الدول ضد البلد.
8- الاهتمام بمشاكل البيئة وخاصة مسألة التصحر وانعكاس ذلك على الانتاج الزراعي والغذائي .

المصادر:

1- د . الراوي ، منصور، الفوة الحبوبية في الوطن العربي ، الواقع والافاق ، الاقتصادي العربي ،العدد11، 1997 .
2- جاسم، حسين سلمان ، تقييم مد ا خل التكامل الزراعي العربي ودورها في تحقيق الامن الغذائي العربي وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ، 1990.
3- د. الونداوي، مجيد حسن، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد20، سنة 2010 .
4- Htto://wwwalriadh.com/20/2011/12/181 .article .692642.html.
5- http//www . albasrah.net articles
6- http/ www iraq's olama and intellectuals Group
7- الاتحاد العربي المجالس البحث العلمي الامانة العامة ، الامن الغذائي العربي والتنمية الزراعية ، طرابلس ، 1979 .
8- د. الفراء ، محمد علي ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والازمة الاقتصادية العالمية ، الكويت ، 1985 .
9- د. جمعة، حسن فهمي ،المسالة الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي ،1985 .
10- كاظم ، ثامر عبد العالي ، دراسة افاق التنمية الزراعية في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني السنة 2007 .
11- البياتي ، قيس مهدي ، الامن في العراق بين التحديات الداخلية والخارجية والازمة الغذائية العالمية ،رسالة ماجستير في الاقتصاد ،جامعة القادسية،2009 .
12- د. شندي ، اديب قاسم ، الاقتصاد العراقي الى اين ، الطبعة الاولى ، 0 201 .
13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد التاسع، الخرطوم، 1989 .
14- www.albasrah-net. articles
15- وزارة المالية العراقية، الموازنة العامة 2013 مسوده منشوره على موقع الانترنيت لوزارة المالية .
16- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ستراتيجية الامن الغذائي العربي، الخرطوم، 1981 .
17- د. علوان، عبد الصاحب، ازمة التنمية الزراعية العربية، ومأزق الامن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، تشرين الاول 1988 .
18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 31، الخرطوم،2011 .
19- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2012 .